



هي أسوأ أزمة مالية عالمية خلال 80 عاماً. صحيح أنه يصعب معرفة مدة الأزمة وتأثيراتها، إلا أن العنصر الأهم هو الحفاظ على السيولة والثقة. لبنان، السوق الناشئة المتعبة من الداخل بمناخات غير ملائمة لأي عمل اقتصادي أو مصرفي، بدأ جزيرة عائمة على بحر من الاضطراب.

بنجاح لافت، تمكن لبنان من تجاوز أزمة السيولة العالمية، وهو الذي يمرّ بمخاض سياسي عشية استحقاقات الانتخابات النيابية في حزيران المقبل.. ويرجع الفضل إلى الهندسات والتدابير الحمائية التي أرسى أسسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قبل أكثر من خمسة أعوام. فجاءت الحماية تلقائية، وجنّبت القطاع المصرفي عواقب صعبة.

هو الحاكم الذي حكم في أصعب العهود منذ عام 1993، وخرق القواعد والاستثناءات حين جُدد له ثلاث ولايات متتالية في البنك المركزي (الولاية من 6 سنوات). عايش الأوضاع الصعبة وعرف كيف يتعامل معها إلى أن نجح في تحييد النقد والنظام المصرفي عن المؤثرات السياسية. واجه أزمات كبرى، ونجح في تجاوزها: بدءاً بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط 2005 مروراً بالعدوان الإسرائيلي في تموز 2006 المرفق بحصار اقتصادي شامل، وصولاً إلى حوادث أيار 2008، إضافة إلى الأزمة السياسية التي أدت إلى شلّ مؤسسات الدولة (مجلس النواب) لنحو عام ونصف العام، والى فراغ سدة الرئاسة الأولى مدة نصف عام. حاز مرتين جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم - من مجلة "يوروماني" - وباتت سياساته الناجعة وهندساته التقنية نموذجاً يحتذى في معظم الأسواق.

ماذا يقول رياض سلامة عن سرّ نجاح القطاع المصرفي اللبناني في تجاوز الأزمة؟..

مجلة "الإصلاح الاقتصادي" التقت سلامة، وكان لها معه هذا الحديث:

أجرت الحوار: فيوليت البلعة

رياض سلامة حاكم مصرف لبنان والإصلاح الاقتصادي

# النظام المصرفي اللبناني

## يخرج سليماً معافى

أو مؤسسة ضمان الودائع أي خسائر، وبدون أن يتأتى عن هذه الهندسة أي تضخم. وهكذا دعمنا الثقة في قطاعنا المصرفي.

وفي الفترة الأخيرة عمدت دول العالم - وفي ضوء ما حدث من هلع في أسواق المال - إلى دعم مصارفها من أموالها وبكلفة مرتفعة. لقد منحنا الأسواق دعمها وأظهرت تأييدها لهذه السياسة التي اعتمدها في لبنان، وربما أهم تعبير عن ذلك هو الاستقرار والصمود اللذان شهدناهما في القطاع المصرفي في السنوات الصعبة التي مرّت علينا. ويشهد على ذلك النمو في قاعدة الودائع والذي وصل إلى نحو 12% في الودائع و10% في الأرباح.

□ الإصلاح الاقتصادي: ما هي التوقعات لامتداد الأزمة، كلفة وخسائر ووقتا؟.. وهل تعني هذه التحولات الخطيرة أن العالم مقبل على نظام مالي جديد؟

بما أن القلق ما زال يسيطر على الأسواق العالمية، فمن الطبيعي أن تكثر التكهّنات والتحليلات. ولكن لا احد يستطيع أن يحسب الوقت والكلفة ومخارج الأزمة، إنما عنصر الثقة هو الأساس. فمشكلة السيولة لم تعد ربما هي الموضوع الملح، لكن الثقة باتت المشكلة الكبيرة بدليل أن التقلبات في أسعار الأسهم والفوائد تشير إلى خوف موجود من سماح السلطات النقدية والمالية بإفلاس مصرف كبير، إلى جانب السماح لأدوات مالية مثل الـ Subprime أن تتخلف عن الدفع، الأمر الذي تسبب بإثارة مخاوف المتعاملين مع الأسواق الغربية قبل أن يمتد إلى معظم دول العالم ولاسيما منها تلك المشاركة في استثمارات مالية وتحديدًا الـ Subprime.

إلى ذلك، ستعود السلطات النقدية والمالية إلى اعتماد الأسس التي وضعناها في لبنان بالنسبة إلى مسألة الـ Leverage، من حيث اعتماد آليات مدروسة ومحددة بسقوف قياساً بالأصول المصرفية. ومعلوم أننا في لبنان، لا نتيج الاستدانة بأكثر من نسبة 50% على الأسهم وبنسبة 60% على العقارات، بينما تعدت الأسواق

□ الإصلاح الاقتصادي: فور تفجر أزمة المال العالمية في كافة الأنحاء، بدا لبنان وكأنه جزيرة منعزلة. فهل صحيح انه لم يتأثر بمفاعيل الأزمة؟.. ولماذا؟

لم يتأثر لبنان وقطاعه المصرفي ولن يتأثرا بالأزمة، ولن يكون ثمة نتائج سلبية على الاستقرار التسليفي. فمصرف لبنان اعتبر منذ أكثر من عقد، أن التعاميم الاحترازية ضرورية لتعزيز القطاع المصرفي، وأن حرية السوق واحترام قواعده لا يتناقضان مع وضع أسس تنظيمية وقائية. لذا، اتخذنا سلسلة تدابير هدفت إلى تحسين رسملة المصارف، وترشيد عملها، وإبعاد القطاع عن الممارسات التي كادت تطيح بالنظام المصرفي العالمي. علمًا بان احد أسباب انهيار النظام العالمي كان المستوى المحدد الذي ترجم في الاسترسال بالتسليف لشراء أصول مالية وعقارية، وتسنيدها وربطها بمشتقات مالية، وإعادة التسليف عليها وبيعها في الأسواق بفوائد مرتفعة، مقارنة بفوائد منخفضة في العمل المصرفي التقليدي.

غير أننا تجنبنا هذا في لبنان منذ أعوام عبر تنظيم التعامل مع المشتقات المالية وإخضاعها لترخيص من المجلس المركزي لمصرف لبنان، وعدم السماح بدخول الرهن العقاري قطاعنا المصرفي. كذلك حذرنا على المصارف إصدار ضمانات على هذه المشتقات مقابل أموالها الخاصة، ومارسنا سياسة فوائده واقعية تمنع البحث عن مردود مرتفع يحمل المزيد من المخاطر، وضبطنا السيولة عبر أدوات أصدرها البنك المركزي كشهادات الإيداع عبر فرض الاحتياطي الإلزامي على كل الودائع وبكل العملات.

ومن أسباب الأزمة أيضًا إفلاس المصارف ومنها الكبيرة، وهذا ما رفضناه في لبنان. لقد حققنا إصلاحًا مصرفيًا بين عامي 1997 و2004 كان من نتائجه خروج أكثر من 30 مصرفًا من السوق بدون أي خسارة للمودعين أو المصارف المراسلة، واستخدمنا الصلاحيات الممنوحة لنا في قانون دمج المصارف، وأرسينا هندسة مالية مؤلت كلفة هذا الإصلاح بدون أن تتحمل الدولة أو المصرف المركزي



## رقابتنا سليمة ولا أصول فاسدة أو قروض عالية المخاطر



لا نتيج الاستدانة في لبنان  
بأكثر من نسبة 50% على  
الأسهم و60% على العقارات..  
بينما تعدت الأسواق المتقدمة  
هذه الأسس لتصل إلى أكثر  
من 10 أضعاف الأصول على  
الدين.



زيادة 10% في التسليف إلى  
القطاع الخاص في العام  
2009 مقارنة بعام 2008،  
تؤمن النمو المطلوب وتحمي  
الاستقرار الاجتماعي.





موجودات المركزي 20.6 مليار دولار وهو كاف لتغطية السيولة بالليرة.

أحد أسباب انهيار النظام العالمي كان الاسترسال بالتسليف لشراء أصول مالية وعقارية، وتسنيدها وربطها بمشتقات مالية، وإعادة التسليف عليها وبيعها في الأسواق بفوائد مرتفعة، مقارنة بفوائد منخفضة في العمل المصرفي التقليدي.



النمو المطلوب وتحمي الاستقرار الاجتماعي.

- التعاون مع وزارة المال لجبه استحقاقات القطاع العام، علماً أن استبدالاً مسبقاً لسندات الاوروبوند في عام 2009، وتمويل حاجات الدولة من العملات بإصدارات جديدة سيؤدي إلى إرساء ارتياح أكبر محلياً.

- التحفيز على الدمج المصرفي بحسب مبادرات المصارف، بعد إصدار المراسيم التطبيقية لقانون الدمج من وزير المال.

لقد تراجع معدل التضخم من 14% منتصف عام 2008 إلى نحو 6% في نهاية العام، بفضل عوامل عدة، أبرزها تراجع سعر النفط. ولا تتوقع تحركاً كبيراً على مستوى الفوائد كي تبقى السيولة مضبوطة والأسعار مستقرة. إلا أن سياسة مصرف لبنان هي الاستقرار في الفوائد توصلنا إلى الاستقرار في الأسعار، إذ إن تحفيز القطاعات الإنتاجية هو جزء من مكافحة تراجع النشاط الاقتصادي في لبنان.

على ذلك. وقد تدخل مصرف لبنان شارباً للدولار في تشرين الثاني بنحو 900 مليون دولار بعد مليار دولار قبل شهر. وارتفع الفائض التراكمي في ميزان المدفوعات إلى 5،3 مليارات دولار عام 2008.

- اعتماد قاعدة فوائد ايجابية لتؤمن مدخولاً يفوق نسب التضخم المتوقعة هذه السنة بنحو 8% ولسنة 2009 بنحو 6%، وواقعية لجهة مجارة تقلبات الأسواق. وتتابع تقلبات التأمين على المخاطر الائتمانية CDS للأوراق اللبنانية وتسعيها والتي تتراوح بين 5 و6% على الاوروبوند لآجال 5 سنوات. وتتابع الطلبات على السندات بالليرة والأسعار التي تضعها المصارف للاكتتاب في المناقصات الأسبوعية. وبناء على ذلك، نرى أن الفوائد ستبقى مستقرة.

- تحفيز التسليف المحلي المدروس والمنظم. فزيادة 10% في التسليف إلى القطاع الخاص في العام 2009 مقارنة بعام 2008، تؤمن

المتقدمة هذه الأسس لتصل إلى أكثر من 10 أضعاف الأصول على الدين. أما بالنسبة إلى الوقت الذي ستستغرقه عملية الإنقاذ فهي رهن السيولة وآليات التصحيح. ولكن في رأينا أن الأهم هو إعادة الثقة إلى الأسواق، من غير أن يعني ذلك أن العالم مقبل حتماً على نظام مالي جديد.

□ الإصلاح الاقتصادي: هل من سياسات أو تدابير سيتخذها مصرف لبنان لضبط الآثار السلبية - إن وجدت - ولتحفيز النمو في الاقتصاد كونه سيكون الحلقة الأضعف في ظل المخاوف من كساد اقتصادي عالمي؟

سيعمل مصرف لبنان على عدم استيراد الأزمة عبر:

- الاستمرار في تحفيز التحويل من العملات إلى الليرة عبر إدارة السيولة بالليرة باستخدام شهادات الإيداع، ولكن من دون تعطيل الموارد للتسليف إلى القطاع الخاص. ولدينا القدرة



## لم يتأثر لبنان وقطاعه المصرفي ولن يتأثرا بالأزمة، ولن يكون ثمة نتائج سلبية على الاستقرار التسليفي

□ الإصلاح الاقتصادي: تبدو مطمئناً بالنسبة إلى المستقبل المقلق والغامض بالنسبة إلى أسواق أخرى وحتى ناشئة... لدينا التنظيم الرقابي السليم، ولا توجد قروض عالية المخاطر في نظامنا المصرفي وليس لدينا أصول فاسدة. ومن تدفق النقد الذي نرصده نلاحظ أن النظام المالي آمن. لقد قاربت موجودات مصرف لبنان الـ 20.6 مليار دولار، وهي كافية لتغطية كل العملة الموجودة في السوق بالليرة.

من هنا، لا يجوز المقارنة ما بين لبنان والأسواق الناشئة التي شهدت معظم عملاتها انخفاضاً حاداً حيال الدولار، بينما اضطررنا للتدخل في الأشهر الأخيرة لشعري الدولار من السوق بسبب الطلب على الليرة. كذلك، فإن السندات السيادية اللبنانية حافظت على مستويات مستقرة. صحيح أنها تأثرت في مراحل معينة، لكن الأسواق أعادتها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة المالية.

وثمة طلب كبير على الليرة وتحويلات من الدولار إليها. ونحن نفيد من هذا الوضع في عمليات التسليف بالليرة لاعتقادنا أنه يخفف من المخاطر على لبنان والقطاع المصرفي. علماً أننا شهدنا انخفاض الفوائد المدينة ومعدل التسليف إلى 6% و7% بالعملة الأجنبية والى 8% و9% بالليرة، وهذه المعدلات منافسة حتى على صعيد المنطقة.

لذا، نرى أنه انطلاقاً من واجب التحوط من آثار الركود الاقتصادي العالمي، علينا المحافظة على الثقة عبر المحافظة على الاستقرار بالأسعار، وأهمها استقرار سعر صرف الليرة، واستقرار الفوائد خصوصاً بعد ارتفاعها في المنطقة، وأيضاً عبر معالجة مبكرة لاستحقاقات 2009 بالعملة الأجنبية عبر عملية استبدال شاملة وإصدارات جديدة يمكن تسديد ثمنها نقداً أو بشهادات إيداع أصدرها مصرف لبنان بالدولار سابقاً.

□ الإصلاح الاقتصادي: ماذا عن استقرار سعر الصرف الوطني؟.. هل ستحمل السنة الجديدة أي تغيير في سياسة تثبيت سعر الليرة التي تنتهجون منذ أعوام، أو على صعيد معدلات الفوائد؟ لا تغيير في سياسة تثبيت سعر النقد الوطني. إذ سنحافظ - بالاتفاق مع الحكومة ووزارة المال - على الهامش المعتمد رهنأً لليرة رغم الإقبال عليها، لأننا نعتقد أن مصلحة لبنان والاستقرار تقضي بعدم وجود أي توقع وأي تغيير في الموضوع. لذا، سيبقى سعر صرف الليرة ضمن الهوامش المعتمدة منذ أكثر من 4 أعوام، لأننا لا نرى أي مصلحة اقتصادية في تحسين سعر الصرف. وكما ذكرت، نتوقع استقرار معدلات الفوائد ولدينا الأدوات اللازمة لضبط فائض السيولة في الأسواق. لذا فإن السيولة المتروكة في السوق هي تبعاً للمستويات التي نحددها للمحافظة على الاستقرار والأسعار.